

في خلاصة المعطيات، يتطلع كل من الأطراف المقررين على الساحة الباكستانية إلى غاية من وراء قرار إرسال القوات الذي جاء برضاء الجيش ووزير الدفاع ورئيس الوزراء، فيما تستهدف السعودية بالدرجة الأولى توصيل رسالة إلى إيران التي كانت أبدت امتعاضها من تعيين راحيل شريف رئيساً لأركان «التحالف الإسلامي»، وبالدرجة الثانية التأثير على موقف إسلام آباد من الأزمة الخليجية بعدما قررت الوقوف على الحياد، وبالدرجة الثالثة ربما - وهذا ما لا يؤكد أي معطى حتى الآن - تعزيز عمليات «التحالف العربي» في اليمن. وعلى الرغم من توارد أنباء عن أن باكستان أبلغت إيران وقطر، مسبقاً، بقرارها الأخير، وعلى الرغم أيضاً من طمأننة وزير الدفاع الباكستاني، خورام داستاغير، برلماني بلاده، إلى أن «القوات الباكستانية لن تنتشر خارج أراضي السعودية أو في اليمن»، وإلى أن إسلام آباد «ستظل محايدة في أي نزاع في الشرق الأوسط»، إلا أن انتعاش سياسة «السير على الحبال» في الوقت الحالي يبدو محفوفاً بالمخاطر لعدة أسباب لعل أهمها أنان: أولهما أن ثمة حساسية زائدة داخل باكستان، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الشارع، إزاء أي قرار متصل بالسعودية، وهو ما يهدد بتصاعد التوتر على الساحة السياسية الباكستانية، خصوصاً بعدما تحول الاحتجاج على إرسال القوات إلى فعل شعبي بدأت أولى مظاهره يوم الأحد الماضي بتظاهرة في إسلام آباد. وثانيهما أن باكستان تواجه حالياً تهديدات خارجية تفرض عليها مراعاة أصدقائها التقليديين (في مقدمتهم إيران) الذين يمكن أن يشكلوا لها ظهيراً حقيقياً في مواجهة تلك التهديدات، خصوصاً إدارة دونالد ترامب لتقوية شوكة الهند (الخصم التقليدي لباكستان)، وانفتاحاً إيرانياً لافتاً على الأخيرة، واندفاعاً هندياً وكذلك إيرانياً إلى تقوية العلاقات مع أفغانستان (الجار المقلق لباكستان).

النفوذ السعودي داخل هذا البلد. إلا أن دون تطلعات نواز وابن سلمان عقبات عدة تجلي آخرها يوم أمس في إصدار المحكمة العليا الباكستانية قراراً بعزل شريف من رئاسة حزب «الرابطة»، واعتبار جميع القرارات التي اتخذها بهذه الصفة و«كانها لم تكن»، ما يهدد مستقبل الشخصيات التي رشحها نواز للانتخابات. ما علاقة الروابط بين ابن سلمان وبين شريف بالقرار الباكستاني الأخير؟ أوائل شهر كانون الثاني/يناير من العام 2017، أكدت باكستان تعيين رئيس الأركان السابق لجيشها، راحيل شريف (الذي تربطه صلة وثيقة بنواز)، رئيساً لأركان «التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب» الذي أعلنته السعودية عام 2015. إعلان أوحى بأن الرياض تريد ممارسة تأثير أكبر على الجيش الباكستاني الذي تعتقد أنه هو الذي عرقل قرار مشاركة إسلام آباد في عمليات «عاصفة الحزم»، نتيجة مخاوف من انقسام تركيبته التي تضم عناصر

تواجه باكستان تهديدات خارجية تفرض عليها مراعاة أصدقائها

من طوائف دينية متعددة. سبق ذلك الإعلان تصاعد الحديث عن تحسن العلاقة بين حزب «الرابطة» وبين الجيش، خصوصاً وأن رئيس الأركان الحالي، باجوا، تم تعيينه في منصبه أواخر عام 2016، بتزكية من نواز شريف نفسه. وعليه، فمن غير المستبعد أن يكون القرار الجديد، الذي أعلنه الناطق باسم الجيش بنفسه، واحدة من «ثمرات» التطور المشار إليه. لكن ما يجدر التنبيه إليه أيضاً أن للمؤسسة العسكرية، هي الأخرى، حساباتها، غير المتصلة بالضرورة بحسابات السلطة. ولعل من حظ ابن سلمان اليوم التقاء تلك الحسابات جميعها على ضرورة التزلف إليه والاستفادة منه.

الشركات النفطية والغازية السعودية إلى إنشاء مصافٍ على أراضيها. دعوة تلخص حاجة باكستان الماسة إلى رافد خارجي لاقتصادها، وهي التي تستعد لخصخصة شركات وطنية في مجالات الطيران والطاقة والنشاط المصرفي باتت تستنزف خزينة الدولة، في ظل تهديدات أميركية لها بإدراجها على القائمة الدولية لمراقبة تمويل الإرهاب، مع ما ينطوي عليه الأمر من مخاطر على القطاعين المالي والمصرفي في البلاد (على الرغم من إعلان إسلام آباد أمس تعليق قرار الإدراج لثلاثة أشهر إضافية، إلا أن التهديدات الأميركية في هذا الإطار تظل قائمة).

إلى جانب ذلك البعد الاقتصادي، ثمة بعد سياسي متصل بطموحات رئيس حزب «الرابطة الإسلامية»، رئيس الوزراء السابق، نواز شريف، الذي عُزل من منصبه عام 2017 بعد إدانته في قضايا فساد. يتطلع شريف، حالياً، إلى تجاوز الأزمة التي ولدها له الحكم المذكور، والعودة إلى الساحة السياسية من بوابة الانتخابات العامة المرتقب إجراؤها في آذار/مارس من العام الجاري. تطلع يبدو أنه يحظى بمباركة من قبل السعودية، التي كثرت إليها في الآونة الأخيرة زيارات آل شريف. أواخر شهر كانون الثاني/يناير الماضي، حظ نواز شريف في الرياض، حيث التقى ولي العهد، محمد بن سلمان. سبق تلك الزيارة بأيام توجه شقيق نواز، رئيس حكومة إقليم البنجاب، شهباز شريف، والذي يتوقع أن يرشحه حزب «الرابطة» لرئاسة الوزراء، على متن طائرة سعودية خاصة إلى المملكة، حيث التقى ابن سلمان ومسؤولين آخرين. وقائع تؤشر إلى استقرار معتقد لدى نواز وأقربائه بأن مستقبل السعودية لآل سلمان، وبالتالي فمن مصلحةهم تمكين روابطهم بهذه العائلة لتخطي مشكلاتهم. وفي المقابل، لا تخرج سياسات ابن سلمان عن الرؤية السعودية العامة للعلاقة «الحيوية» مع باكستان، ولكن التمسك بمفاتيح آل شريف ينشي بتعويله الكبير عليهم في تقوية



السعودي، ماجد القصبي، إلى إسلام آباد، أوساط شهر كانون الثاني/يناير الماضي. حينها، أعلن عن توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، إضافة إلى الاتفاق على بحث الفرص الاستثمارية في مجالي النفط والغاز، في وقت تحدثت فيه تقارير عن قيام السلطات الباكستانية بدعوة

يمكن من خلاله فهم القرار الباكستاني الجديد على أنه استجابة لضغوطات سعودية على إسلام آباد، شكل إعلان العقوبات الأميركية الفرصة الأنسب لتصعيدها. هذه الضغوطات تظهت، كذلك، في صور أخرى غلب عليها الطابع الترخيبي، مثلما تخلل الزيارة الأخيرة لوزير التجارة والاستثمار

ترضي تك أيب

بعمليات أقل من تلك التي يحتاجها تصنيع القنابل النووية. وكان آخر المسؤولين السعوديين المعبرين عن تلك الرغبة وزير الخارجية، عادل الجبير، الذي قال لشبكة «سي إن بي سي»، يوم الأحد الماضي، «(إننا) نريد أن نحظى بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأخرى».

وتستعد الولايات المتحدة، على حرج، لأن تعرض على السعودية صفقة لا ترقى إلى مستوى «المعيار الذهبي»، على الرغم من أن المسؤولين الأميركيين يقولون إنها ستظل أكثر صرامة من الشروط التي يفرضها أي بان محتمل آخر. لكن مجموعة الشركات المدعومة من الحكومة الأميركية، والتي يفترض أن تشارك في المشروع، لن يكون بإمكانها ذلك من دون الالتزام بـ«البند 123»، كما أن تنفيذ أي اتفاق بهذا الشأن يتطلب مصادقة الكونغرس في غضون 90 يوماً من التوقيع عليه، علماً أن أعضاء في مجلس الشيوخ يحذرون من أن أي تخفيف لـ«المعيار الذهبي» سيكون «كارثياً».

ويرى محللون أن إسرائيل تبقى أكثر الأطراف تأثيراً في تمرير هكذا اتفاق، معتبرين أن الاندفاع السعودي، أخيراً، نحو تعزيز العلاقات مع تل أبيب يصب في هذا الاتجاه. ونقلت «بلومبيرغ» عن يونيل غوزانسكي، المسؤول

اليورانيوم المخصب اللازم للعملية يحمل جاذبية خاصة للجماعات الإرهابية. ولنوع الانتشار العالمي، تضع الولايات المتحدة معايير صارمة بشأن التكنولوجيا التي يمكن بيعها في الخارج، وما يمكن للمشتريين القيام به. إذ يتعين عليهم التوقيع على ما يسمى «البند 23» في قوانين تصدير التكنولوجيا الأميركية، والذي يُطلق عليه «المعيار الذهبي».

وكانت دولة الإمارات، في سعيها إلى بناء المفاعل النووي، قد مهدت لذلك بأن وقعت مع الولايات المتحدة، عام 2009، اتفاقاً تلزم بموجبه بما ينص عليه «البند 123»، إذ تعهدت بعدم تخصيب اليورانيوم أو استخدام الوقود وتحويله إلى بلوتونيوم. لكن السعودية رفضت، منذ فترة طويلة، الموافقة على «المعيار الذهبي»، بالنظر إلى أن لديها كميات من اليورانيوم الخاص تحت الأرض، وتريد أن تكون مكتفية ذاتياً في إعداد الوقود النووي على المدى الطويل، لذا فهي تريد التخصيب بنفسها. بتعبير آخر، تريد السعودية الحصول على ما حصلت عليه إيران بموجب الاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015، والذي سمح للإيرانيين بالتخصيب بأنفسهم، مقابل موافقتهم على تدمير معظم أجهزة الطرد المركزي المستخدمة للتخصيب، والقيام

كوشنر لإبرام اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني، يتطلب بالتأكيد مساعدة سعودية، ما يعني أن الشروط النووية «المتساهلة» مع الرياض ستدفع الأخيرة إلى بذل جهد أكبر في عملية تمرير التسوية.

داخل المشروع، فإنها ستكون في وضع أفضل لمراقبة البرنامج، والضغط على السعوديين في أي مواجهة في المستقبل». وفي المقابل، فإن الاتفاق النووي السعودي - الأميركي المحتمل قد يسهل جهود

الإسرائيلي السابق في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، قوله إن «لدينا مصلحة في أن تدخل الولايات المتحدة وليس الصين أو روسيا السوق النووية السعودية». كما نقلت عنه أنه «إذا كانت واشنطن